جهود الحكم العسكري الثاني [1969م – 1985م] لحل مشكلة جنوب السودان

د. حسن عوض الكريم علي أحمد*
د. سلفادور اتير اشويل لوال**

مستخلص

تناولت هذه الدراسة جهود الحكم العسكري الثاني 1969م – 1985م لحل مشكلة جنوب السودان، وتأتي أهمية هذه الدراسة في أن الحكم العسكري الثاني هو أطول فترة للحكم للحكومات السودانية التي حكمت بعد الإستقلال.

هدفت هذه الدراسة لتوضيح الجهود التي قامت بها حكومة الحكم العسكري الثاني لحل مشكلة جنوب السودان، وتقييم مدى نجاح هذه الجهود، وتفسير الآثار والنتائج المترتبة عليها .

اشتملت هذه الدراسة على ثلاث فترات وخاتمة من (1969م –1972م) ومن (1972م-1983م)ومن(1983م – 1985م). اتضح من هذه الدراسة أن الحكم العسكري الثاني ورث المشكلة من الحكومات السابقة، ولكن جهوده كانت الأكثر نجاحاً، خاصة بتوقيعه لاتفاقية أديس ابابا 1972م التي حققت السلام والتنمية في جنوب السودان.

توصي الدراسة بالمزيد من الدراسات عن العلاقة بين السودان وجنوب السودان خاصة بعد انفصال جنوب السودان في 2011م .

كلمات مفتاحية: السودان، جنوب السودان، الحكم العسكري، السلام، الإستقلال.

* أستاذ مشارك بقسم التاريخ كلية الآداب – جامعة شندي.
** أستاذ مساعد بقسم التاريخ كلية التربية – جامعة أعالي النيل

ABSTRACT

This study handled the efforts of second martially governance (1969 – 1985) to Dissolve the southern Sudan conflict .the study is more important because the second martially govern ace is a longest period from Sudanese governments ruled after the independence. the study aims to clear up the efforts of the second martially governance to dissolve the southern Sudan conflict and assess the extent of its succeed and explainable the impacts and results towards these efforts. the study included Preface and three Periods and conclusion from (1969 – 1972) and (1972 – 1983) and (1983 – 1985).

The study explained that the second martially governance inheriting the conflict .from the predate governments. but its efforts were most successful , specially which autographing AdISS ABABA agreement 1972 , when grossed the peace and Development in southern Sudan. the study recommend to do more studies about the relations between the Sudan and Southern Sudan specially after the secession of the south in 2011.

تمهيد

بدأت مشكلة جنوب السودان مع الحكومات السودانية قبيل الاستقلال وذلك لعدم مشاركة الجنوبيين في المفاوضات السياسية التي أدت لتقرير المصير[1]. هذا بالإضافة لضعف الوظائف التي حصل عليها الجنوبيون عقب تقرير لجنة السودنة[2]وتفاقمت أزمة الثقة بين الجنوبيين والحكومة الانتقالية بالاضطرابات الاستوائية في أعسطس 1955م في توريت عندما رفض البلك رقم 2 من الفرقة الجنوبية أمر التحرك للمشاركة في احتفالات الاستقلال بالخرطوم[3].وكذلك وعد أعضاء الجنوب في البرلمان بالنظام الفدرالي مقابل تصويتهم لنيل الاستقلال في 19 ديسمبر 1955م. المطلب الذي لم يجد استجابة بعد الاستقلال مما أزم ثقة الجنوبيين في الشماليين[4]ومن ذلك يتضح أن فترة الحكم المدني الأول 1954م – 1958م تركزت فيها جهود الحكومة على أمر الجلاء والاستقلال والسودنة، وتركت وضع الجنوب على ماهوعليه .

أما الحكم العسكري الأول 1958م – 1964م، فاتبع سياسة إدماج الجنوب مع الشمال عنوة بوسيلتين هما : الحل العسكري وتعريب وأسلمة الجنوب، وتنظيم عمل الإرساليات[5]فأدت هذه السياسة لإندلاع التمرد وقيام الحرب الأهلية وتكوين الحركات العسكرية مثل الأنانيا 1962م[6] ثم عادت الحكومة في أواخر عهدها للوسائل السلمية بتشكيل لجنة شئون الجنوب في أغسطس 1964م[7] إلا أن ندوات هذه اللجنة استغلها المعارضون مما أدى لسقوط الحكم العسكري مع عوامل أخرى في أكتوبر 1964م[8]. إلا أن الحكم العسكري الأول رغم ذلك بذل جهدًا مقدرًا في

([1]) عبد العزيز محمد موسى ، جنوب السودان خلال الحكم العسكري الأول ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة النيلين ، 1998م ، ص 90

([2]) تقرير لجنة التحقيق في الإضرابات التي حدثت في جنوب السودان،أغسطس1955م، ص 134

([3]) نفس المصدر ، ص 139

([4]) عمار الشيخ محمد ، معالجة الصحافة السودانية لقضية الحرب في جنوب السودان ، 1987م – 1989م ، دارجامعة افريقيا العالمية للطباعة ، د . ت ، ص 46-47

([5]) عبد العزيز محمد موسى، جنوب السودان خلال الحكم العسكري الأول،ص21 –23

([6]) محمد أبو القاسم حاج حمد ، السودان المأزق التاريخي وآفاق المستقبل ،ج2 ، بيروت ، ط2 ، 1996م ، ص 397

([7]) عبد العزيز محمد موسى ، جنوب السودان خلال الحكم العسكري الأول ، ص 30

([8]) أحمد محمد شاموق ، الثورة الظافرة ست سنوات عجاف ثورة الطلاب ، دار الفكر، الخرطوم، 1981م ، ص 129

التنمية الاقتصادية بالجنوب.

كانت فترة الحكم المدني الثاني 1964م – 1969م فترة عدم استقرار وصراع حول السلطة ورغم أن المسألة الجنوبية طرحت في مؤتمر المائدة المستديرة في عام 1965م ولجنة الاثنى عشر(1) إلا أن حكومات الأحزاب لم تعمل بتوصياتها؛ وذلك لانشغالها بالكسب السياسي(2). بل لجأت هذه الحكومات منذ 1965م للجيش لتنفيذ السياسات القمعية في الجنوب كما لم يحظ الجنوب بأي نوع من التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

توافرت العديد من الأسباب لإنهاء الحكم المدني الثاني بحكم عسكري ثاني في مايو 1969م منها انشغال الأحزاب بصراعاتها وحل الحزب الشيوعي في 1965م، وقيام التجمعات الإقليمية، وتدهور الموقف الاقتصادي، وإعداد الدستور الإسلامي المُعارض من الشيوعيين والقوميين العرب وجبهة الجنوب والتجمعات الإقليمية (3). وهكذا كانت الظروف مواتية لقيام انقلاب عسكري في 25 مايو 1969م وتم تشكيل ما يسمى بمجلس قيادة الثورة من عشرة أعضاء منهم واحد مدني هو رئيس الوزراء وتسعة ضباط معظمهم في رتبة الرائد(4). لم يضم هذا المجلس أي واحد من أبناء الجنوب ولكن تداركت حكومة الأنقلاب ذلك عندما شكلت مجلس الوزراء الذي ضم 20 وزير فعينت ممثلاً للجنوب حسب التقليد المتبع منذ الحكم الذاتي، فعين جوزيف قرنق(*) وزيراً للتمويل وأبيل الير(**)

---

(1) عبد الماجد بوب ، مؤتمر المائدة لمستديرة ، البحث عن التسوية الصعبة ، مقال ضمن كتاب خمسون عاماً على ثورة أكتوبر السودانية ، 1964م – 2014م ، مركز الدراسات السودانية ، القاهرة ، 2014م ، ص 174 – 178

(2) عمار الشيخ محمد ، مرجع سابق ، ص 49

(3) ابيل الير ، جنوب السودان التمادي في نقض المواثيق والعهود ، ترجمة بشير محمد سعيد وجعفر طه ، دار عزه ، للنشر والتوزيع ، الخرطوم ، 2005م ، ص 62

(4) حسن علي الساعوري ، عسكريون ساسة ، نظرية التحول للحكم المدني التجربة السودانية ، شركة مطابع السودان للعملة ، ط1 ، 2003م ، ص 56

(*) جوزيف قرنق ، وهو عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوداني ، شغل وزير التموين في أول وزارة لحكومة مايو ثم وزيراً لشئون الجنوب ومعروف بتأييده للوحدة وإزاء فشل انقلاب 19 يوليو 1971م كان جوزيف قرنق من الذين اعدموا بتهمة المشاركة في هذا الانقلاب ، جعفر كرار أحمد ، مرجع سابق ، ص 207

(**) ابيل الير ، ولد في مستهل الثلاثينات من القرن الماضي بقرية اشماكوي بمركز بور بأعالي النيل ، درس في رمبيك الثانوية ثم وادي سيدنا الثانوية ثم درس القانون بجامعة الخرطوم . وكان ثاني سوداني جنوبي يدرس القانون بعد جوزيف قرنق ، عمل في السلك القضائي منذ سنة 1959م ، حصل على درجة الماجستير في جامعة لندن سنة 1964م ، استقال من السلك القضائي للمشاركة في مؤتمر الدائرة المستديرة مع حزب جبهة الجنوب، ثم نال ماجستير معهد الدراسات القانونية العليا بجامعة بيل بـ U. S .A، منحته جامعتا الخرطوم وجوبا درجة الدكتوراة

وزيراً للإسكان [1].حمل الرئيس جعفر نميري قائد الثورة في بيانه الأول الحكومات الحزبية عجزها عن حل مشكلة الجنوب، وصون وحدة السودان وكرامته[2].

وهكذا ورثت الحكومات السودانية بعد الاستقلال مشكلة جنوب السودان المتأزمة منذ الحكم الثنائي، وتنوعت جهودها في معالجة المشكلة، فبينما كانت حكومة الحكم المدني الأولى مركزه جهودها في أمر الاستقلال والحفاظ على السودان الموحد. اتخذت حكومة الحكم العسكري الأول سياسة الحل العسكري والتعريب والأسلمة الأمر الذي أزم المشكلة وحولها للعمل العسكري، أما حكومة الحكم المدني الثاني، فتبنّت التفاوض لحل مشكلة الجنوب الأمر الذي لم ينجح في حل المشكلة، لتتهيأ الأسباب للحكم العسكري الثاني، وهو الذي سنتناول مجهوداته في حل الشكلة في ثلاث فترات هي :

الفترة الأولى (1969م – 1972م) **إعلان التاسع من يونيو 1969م**

كان أول جهود حكومة الحكم العسكري الثاني بقيادة جعفر نميري نحو مشكلة الجنوب هو أن أعلنت سياستها نحو الجنوب في بيان التاسع من يونيو 1969م، وصدر هذا البيان بعد دراسات ومناقشات في اجتماعات مستمرة وطويلة لأعضاء مجلس الثورة، تعرضت للجذور التاريخية لأبعاد المشكلة [3] كما ذكر وزير الدفاع خالد حسن عباس أن بيان 9 يونيو كان نتاج دراسات واسعة وعميقة قامت بها طليعة الثورة قبل قيام الثورة وهذا ما يوضح أن البيان جاء بعد أسبوعين من قيام النظام[4] كما يذكر أبيل الير أن هذا الإعلان جاء نتيجة شروط تقدم بها مقابل تولي الوزارة لرئيس الوزراء وذلك بعد أن أجرى مشاورات مع أبناء الجنوب في حزب جبهة الجنوب وبعض أعضاء حزب سانو وبعض الجنوبيين المستقلين، وتم تناول هذه المقترحات في اجتماع مشترك بين مجلس الوزراء ومجلس قيادة الثورة في 28 مايو 1969م وتمت الموافقة عليها وكونت لجنة أدخل فيها

الفخرية في القانون ، شغل ابان مايو وزير للإسكان ثم التموين ثم وزير شئون الجنوب في سنة 1971م . وكان رئيس وفد الحكومة في مفاوضات اديس ابابا 1972م ثم أصبح أول رئيس لحكومة الحكم الذاتي الانتقالية بالإقليم الجنوبي في 1973م ونائباً لرئيس الجمهورية .

([1]) أبيل الير ، مرجع سابق ، ص 65

([2]) تقارير مصلحية ، 10/ 9/ 2 ، خطب وبيانات قائد الثورة ، ص 2.

([3]) تقارير مصلحية ، 136/10/10 حقائق عن الجنوب ، ص 4

([4]) عادل رضا، جعفر نميري الرجل والتحدي، مطابع الأهرام التجارية،1978م، ص 230

جوزيف قرنق دون إشراك ابيل الير، ونتج عن توصيات هذه اللجنة بيان التاسع من يونيو[1].

تضمن بيان التاسع من يونيو إيجاد تسوية نهائية لمشكلة الجنوب واعترف بالجذور التاريخية لها التي رسمها الاستعمار البريطاني ووضعت الإخوة الجنوبيين في وضع غير متكافئ مع الشماليين وفشل الحكومات التقليدية التي تعاقبت على السلطة بعد الاستقلال في إيجاد حلٍ لمشكلة الجنوب وحمل القادة الجنوبيين المتحالفين مع القوى الرجعية المساهمة في تدهور أحوال الجنوب، كما اعترف بالفوارق التاريخية والثقافية بين الشمال والجنوب، وحق أهل الجنوب في تطوير ثقافتهم وتقاليدهم، ووعد باستمرار فترة العفو العام ومدها، ووضع برنامج اقتصادي اجتماعي وثقافي للجنوب، وتعيين وزير لشئون الجنوب، وتدريب كادر متمرس لتولي المسئولية، وتخصيص ميزانية لتنمية الجنوب وذلك من أجل التطبيق العملي السليم لمبدأ الحكم الذاتي[2].

وهكذا اتاح بيان التاسع من يونيو الفرصة للجنوبيين في إدارة شئونهم المحلية دون تدخل من الخرطوم إلا عند الضرورة، وفي ذات الوقت مكنهم من العيش مع الشماليين في إطار الوحدة والإنسجام[3].

استقبلت الدوائر الجنوبية هذا الإعلان استقبالاً حسناً حتى إن الجنوبيين المقيمين في المدن الثلاثة نظموا مظاهرة أعربوا فيها عن تأييدهم لهذه السياسة وذلك في يوم الأحد 15 يونيو 1969م[4].ونتيجة لذلك أعلن الرئيس جعفر نميري تعيين جوزيفقرنق وزيراً لشئون الجنوب؛ وذلك لتنفيذ سياسة الحكومة تجاه الجنوب .

أما مع مستوى القيادات، فقد تباينت ردود الأفعال حول بيان التاسع من يونيو، بينما أيد الجنرال جوزيف لاقو، زعيم الأنانيا البيان بطرحه الجديد، فقد تشكك البعض الآخر، مثل: غردون مورتات الذي أرسل مذكرة للبابا بوليس بأوغندا في أغسطس 1969م[5].وفي هذه الأثناء قام جوزيف قرنق بزيارة للمديريات الجنوبية في أغسطس 1969م، ثم سافر على رأس وفد في نفس الشهر إلى

([1]) ابيل الير ، مرجع سابق ، ص 67 – 68.

([2]) وثيقة بيان التاسع من يونيو 1969م ، ابيل الير ، مرجع سابق ، ص 339 – 340

([3]) مدثر عبد الرحيم ، مشكلة جنوب السودان ، طبيعتها وأثر السياسة البريطانية في تكوينها ، الدار السودانية ، الخرطوم ، ط1 ، 1970م ، ص 27

([4]) جريدة اخبار اليوم ، العدد 123 ، 1969/6/19م

([5]) محمد عمر بشير ، جنوب السودان خلفية النزاع من الحرب الداخلية للسلام ، ترجمة الجنيد علي عمر وهنري رياض، دار الجيل ، بيروت ، 1981م ، ص 27

أوغندا ليشرح سياسات الحكومة الجديدة حيث التقى بالبابا في كمبالا، كما التقى بغردون مورتات الذي كان ينادي بدولة انفصالية باسم " أزينا "Azania، وطالب بمؤتمر مائدة مستديرة، ورفض قرنق هذا المقترح، وأوضح أن الحل طرحته السلطة الجديدة[1].

ولمواكبة التطور السياسي الجديد وشرحه، فكان لابد من إنشاء جهاز إعلامي مقتدر، وبدأ العمل في وحدة الإعلام والبحوث في أكتوبر 1969م وتم تغيير البرنامج المخصص للجنوب من ركن الجنوب إلى البرامج الموجهة للجنوب وزيدت ساعات الإرسال فيها خاصة في يومي السبت والأحد[2].كما أصدر مجلس قيادة الثورة في فبراير 1970م ابتعاث تسع وزارات مرتبطة بالإنتاج والأمن والصحة، نواب وكلائها ليقيموا بالجنوب تحت إشراف وزير الدولة لشئون الجنوب وبرئاسته، كما نص القرار أيضاً على قيام مجلس تخطيط للجنوب تحت إشراف وزير الدولة لشئون الجنوب[3]. وتكون هذا المجلس بعضوية رؤساء المصالح الحكومية ومهامه هي :

1. الإشراف على تنفيذ السياسة العامة في الإقليم الجنوبي.
2. توزيع الميزانية وتنسيقها.
3. مراقبة أي مسئوليات أخرى في نطاق الإقليم الجنوبي[4].

أنشئ بالخرطوم مركز تدريب الكادر الجنوبي الذي سيقوم بإستلام السلطة في الجنوب وينفذ سياسة الحكومة ووزارة شئون الجنوب، وكان هذا التدريب في مختلف المجالات[5]، هذا بجانب مراكز تدريب مؤقتة في جوبا وملكال، كما تم استيعاب 17 طالب جنوبي في الكلية الحربية بينما لم يقبل سوى 10 طلاب منذ 1956م[6]وفتح مكتب وزارة الجنوب بجوبا، واختير في مجال الخدمة المدنية أكثر الموظفين كفاية سواء من الشماليين أو الجنوبيين للعمل في الجنوب، وتم تعيين 21

---

(1) جعفر كرار أحمد ، الحزب الشيوعي والمسألة الجنوبية ، 1946م – 1985م ، دار جامعة الخرطوم للنشر ، ط1 ، 2005م ، ص 207

(2) جريدة اخبار الأسبوع ، العدد 122 ، باريخ 1969/9/12م

(3) جعفر كرار أحمد ، مرجع سابق ، ص 213

(4) محمد عمر بشير ، جنوب السودان ، خلفية النزاع ، ص 317

(5) أميرة بكري محمد ، جنوب السودان 1969م – 1985م ، دراسة تاريخية ، رسالة دكتوراة غير منشورة ، جامعة الخرطوم ، 2004م ، ص 61

(6) صحيفة الأيام ، العدد 6116 ، 1971/1/1م

جنوبيا في الوظائف القيادية،كما عين لأول مرة ثلاثة مديرين للمديريات الجنوبية من أبناء الجنوب هم : هلري لوقاي للإستوائية، ولويجي أدوك لأعالي النيل، وتوبي مادت لبحر الغزال(1).

وفي نفس هذه الفترة عقد مؤتمر عام في مطلع 1970م لمعالجة خلافات فصائل الأنانيا بكمبالا تحت رعاية الرئيس الأوغندي أيدي أمين، وفيه اعترف كل من إيمانويل أبور قائد منطقة بحر الغزال وصموئيل أبوجون قائد منطقة الإستوائية، بقيادة جوزيف لاقو، ثم لحقت حكومة النيل الانتقالية في يوليو 1970م واعترفت بجوزيف لاقو(□).الذي تمتع بتعليم ودناميكية للقيادة، وأعلن الاسم الجديد، وهو حركة تحرير جنوب السودان S. S .L .M. وأسس معسكرها في اونجي كيسبول. وهدفها هو توحيد قبائل الجنوب في قومية واحدة، والدفاع عن القيم والتراث الأفريقي السوداني الجنوبي(□).

وخارجياً جرت مفاوضات في أكتوبر 1970م بين سفير السودان في لندن عابدين إسماعيل وممثل حركة تحرير جنوب السودان مادنق دي قرنق ورئيس تحرير مجلة قراس كيرتين Grass Curtain " صحيفة الأنانيا " امتدت لمخاطبة جوزيف لاقو قائد الأنانيا في شرق أفريقيا بواسطة جوزيف قرنق إلا أن الحكومة لم تشجع هذه المحادثات(4).

وهكذا فإن سياسات التاسع من يونيو ومجهودات جوزيف قرنق قد بنت جسرًا للثقة بين الجنوبيين ونظام جعفر نميري، واقتناع الرأي العام الإقليمي والعالمي بجدية الحكومة في السعي لسلام حقيقي(5).وإزاء فشل انقلاب 19 يوليو 1971م كان جوزيف قرنق من الذين أعدموا بتهمة المشاركة في هذا الإنقلاب، فعين ابيل الير وزيراً لشئون الجنوب خلفاً له في أغسطس 1971م، وأصدر فورتوليه منصبه قراراً بتكوين لجنة لدراسة الموقف ووضع التصورات الأساسية للحكم الإقليمي الذاتي في الجنوب(6).

---

(1) ابيل الير، مرجع سابق ، ص 58

(2) تيم نيلوك ، صراع السلطة والثروة في السودان ، ترجمة الفاتح التجاني ومحمد علي جادين ، دار جامعة الخرطوم للطباعة والنر، ط2 ، 1994م ، ص 233

(3) فيصل عبد الرحمن علي طه ، السودانيون والبحث عن حل الأزمة ، ص 31

(4) ابيل الير، مرجع سابق ، ص 73

(5) جعفر كرار أحمد ، مرجع سابق ، ص 224

(6) أميرة بكري محمد ، مرجع سابق ، ص 88

أقنع السيد ابيل الير الرئيس جعفر نميري بإجراء حوار وتفاوض مع حركة تحرير جنوب السودان . S. S. L. M على أن يقوم الحوار على مجموعة من الأسس السياسية في إعلان التاسع من يونيو، وتوصيات مؤتمر المائدة المستديرة ولجنة الاثنى عشر[1] ثم قدم أبيل الير مشروع الحكم الذاتي للجنوب، ووافقت عليه الحكومة، وعرضه على جوزيف لاقو رئيس حركة جنوب السودان[2].

أبدت حكومة الحكم العسكري الثاني اهتماماً جاداً بحل مشكلة الجنوب وذلك بإعلانها بيان التاسع من يونيو 1969م مع بداية حكمها الذي تضمنت اعترافاً بالمشكلة وضرورة إيجاد تسوية نهائية لها. وبدأت الخطوات العملية بتعيين وزير لشئون الجنوب. وهو جوزيف قرنق. كما أنشئ مجلس تخطيط للجنوب وتمت زيادة عدد الطلاب المقبولين بالكلية الحربية ولأول مرة يعين ثلاثة من أبناء الجنوب مديرين للمديريات الجنوبية الثلاثة. وطدت هذه الخطوات جسر الثقة بين الجنوبيين والحكومة ومهد إعلان التاسع من يونيو لحكومة جعفر نميري وهي اتفاقية اديس ابابا.

الفترة الثانية (1972م–1983م)

اتفاقية أديس أبابا 1972م ونتائجها حتى 1983م :

كانت ثاني جهود الحكم العسكري الثاني لحل مشكلة الجنوب هو اتفاقية أديس أبابا 1972م. حيث ساهمت مجموعة من العوامل للوصول لهذه الاتفاقية، وهي عوامل داخلية منها : أنّ ظروف جعفر نميري أصبحت لا تحتمل خلافات بعد خلافه مع الحزب الشيوعي إثر محاولة انقلاب يوليو 1971م، ثم حل مجلس قيادة الثورة في أكتوبر 1971م لينفرد بالسلطة. وخارجياً كانت معظم دول الجوار الأفريقي " أوغندا، أثيوبيا، زائير وكينيا متعاطفة مع الحركة الجنوبية، وحرصت على الوصول إلى اتفاق في نطاق السودان الموحد[3] وعموماً كانت هناك حاجة من الطرفين للتسوية السلمية، فالحكومة فقدت حليفها الحزب الشيوعي وزادت عليها معارضة الأحزاب السياسية. بينما تأثرت المعارضة الجنوبية بالنزاعات والانقسامات داخل صفوفها[4].

اتاح المنصب الجديد لأبيل الير الاتصال بالحركة والأنانيا بالتنسيق مع مجلس الكنائس

([1]) أبيل الير، مرجع سابق ، ص 82

([2]) هاشم بابكر محمد أحمد علوب ، المصالحات الوطنية في السودان ما بين 1972م – 1985م ، رسالة ماجستيرغير منشورة ، جامعة الخرطوم ، 2010م ، ص 66.

([3]) أبيل الير، مرجع سابق ، ص 85 – 86

([4]) هاشم بابكر محمد أحمد علوب ، مرجع سابق ، ص 66

العالمي، ومجلس عموم كنائس أفريقيا بالخرطوم، حيث تم لقاء نميري مع ممثلي حركة تحرير جنوب السودان في أديس أبابا في نوفمبر 1971م[1] أعقب ذلك محادثات سرية بين وفد من الحركة ضم أبيل الير مع وفد من الحركة، قدم ممثلو الحكومة مقترح الحكم الإقليمي، وتم الاتفاق على عقد لقاء آخر في يناير 1972م، وقام الرئيس نميري بخطوة إيجابية بتقليل العمليات العسكرية منذ ديسمبر، وأصدر أوامره بوقف الإعلام والدعاية الهجومية ضد الأنانيا، وعين ثلاثة من الجنوبيين من ذوي الشعبية محافظين للمديريات الجنوبية وهم لويجي أدوك محافظاً لأعالي النيل، وهنري لوقاي محافظاً للاستوائية. ود. توت مادت محافظاً لبحر الغزال، ولأول مرة يصبح الجنوبيون مسئولين عن مواطنيهم[2] .

تم الاتفاق على أديس أبابا مكاناً لإجراء المحادثات؛ وذلك لوجود مقر منظمة الوحدة الأفريقية والاطمئنان للإمبراطور هيلا سلاسي لتأمين هذه المحادثات ورعايتها بعد تحسن العلاقات مع السودان، وترأس وفد الحكومة أبيل الير وزير شئون الجنوب، وانضم للوفد محمد الأمين سفير السودان في نيروبي، وأحمد صلاح بخاري سفير السودان في أديس أبابا[3]، أما وفد حركة تحرير السودان، فقاده أزبوني منديري وماديتق دي قرنق. وبجانب هذين الوفدين، كان هناك وفد من الجنوبيين من داخل القطر اعتبروا كمراقبين، ولم يكن لهم حق الاشتراك في المحادثات، ولكنهم يستطيعوا أن يمارسوا نفوذهم خارج قاعات الاجتماعات. بدأت قي 16 فبراير 1972م بحضور ومشاركة وزير الخارجية الأثيوبي مناسي مريام، وتم اختيار القس كار كمنسق لإدارة المباحثات[4] .

في المحادثات اتفق على الحفاظ على ثقافة الجنوب وقبول اللغة الإنجليزية لغة رئيسية في الجنوب، وتم الاتفاق على أن تظل حدود الجنوب مع الشمال كما كانت قائمة في أول يناير 1956م مع استثناء مناطق الجدل " ابيي، البرون وحفرة النحاس " وأن يكون الجنوب وحده أقليم ينال وضع خاص وحكم إقليمي في إطار جمهورية السودان، وأن تخصص موارد الجنوب له. وتنشأ مؤسسة تشريعية وأخرى تنفيذية مقرهما جوبا عاصمة الأقليم الجنوبي. وفي المجال الأمني اتفق على

(1) ابيل الير، مرجع سابق ، ص 91
(2) نفس المرجع ، ص 98 – 102
(3) منصور خالد ، السودان أهوال الحرب وطموحات السلام قصة بلدين ، دار تراث لندن،2003م ، ص 325
(4) أبيل الير، مرجع سابق ، ص 112 – 114

أن يتساوى عدد الشماليين والجنوبيين في القيادة الجنوبية، وأن يجند الجنوبيون في الجيش الوطني للقطر كله بنسبة عدد سكانهم لبقية سكان السودان، كما تم الاتفاق على وقف إطلاق النار وسبل مراقبته[1].

استمر الحوار في طئ الكتمان حتى صدور توقيع الاتفاق في 26 فبراير 1972م[2] حيث وقع الوفدان على الاتفاقية بالأحرف الأولى، كما وقع عليها المنسق وممثل الحكومة الأثيوبية وممثلان لمجلس الكنائس العالمي كشهود، ثم صدرإعلان الاتفاق[3].رحب الرئيس جعفر نميري ومجلس الوزراء والمكتب السياسي للإتحاد الاشتراكي بالاتفاقية. وفي 3 مارس 1972م أعلن الرئيس عن تأييد حكومته للاتفاقية، وأصدر أمرا بوقف إطلاق النار، وأعلن العفو العام ثم قام بزيارة للجنوب برفقة أبيل الير مبشراً بالاتفاق ووجد تجاوب جماهيري وكذلك عندما عاد من الجنوب خرجت جماهير العاصمة المثلثة مسيرة عن تأييدها للسلام[4] رحب معظم الجنوبيين بالاتفاقية خاصةً أنها منحت الجنوب الحكم الذاتي والقرار الذي لم تتخذه حكومات السودان منذ الاستقلال، وأيدها القادة الجنوبيون أمثال: سرسيو أيرو ولوجي أدوك[5].كما رحب الشماليون بالاتفاق؛ لأنه نقطة تحول في العلاقات السياسية بين الشمال والجنوب. ولكن عارضتها بعض الأحزاب السياسية الشمالية، وأشاعت أنها تثبت نميري في السلطة بمساعدة جنوبية[6] كما عارض الحزب الشيوعي السوداني الاتفاقية في بيان صدر في مارس 1972م لتعارضها مع المصالح الأساسية للسودان ومصالح أبناء الجنوب، ولأنها تنكرت لبنود التاسع من يونيو[7].

تم التصديق على الاتفاقية في يوم 27 مارس 1972م بحضور الإمبراطور هيلاسلاسي، ووقع عليها كل من جوزيف لاقو ومنصور خالد وأودعت نسخة من الاتفاقية لدى منظمة الوحدة

---

(1) نفس المرجع ، ص 116 – 127

(2) عمار الشيخ محمد ، مرجع سابق، ص 53

(3) ابيل الير، مرجع سابق ، ص 128 – 129

(4) نفس المرجع ، ص 130 – 131

(5) أميرة بكري محمد ، مرجع سابق ، ص 109

(6) هاشم بابكر محمد أحمد علوب ، مرجع سابق ، ص 70

(7) جعفر كرار أحمد ، مرجع سابق ، ص 231 – 233

الأفريقية[1] وهكذا نجح الطرفان في الوصول لإتفاق لحل الأزمة،ولعل ذلك يرجع لحسن اختيار وفد المفاوضات وخبرتهم، وسرية المفاوضات، وتجاوز الإجراءات الشكلية، ومناقشة الموضوعات حسب الأهمية والأقدمية [2].

بعد التصديق على الاتفاقية في أبريل 1972م عين جوزيف لاقو برتبة لواء في الجيش السوداني،كما عين أبيل الير نائب لرئيس الجمهورية، وهذه أول مرة ينال جنوبي هذا المنصب، وعين لورنس وول وزير دولة للتخطيط، وصموئيل لوباتي وزير دولة لشئون الحكم المحلي[3]. كما عين أبيل الير رئيساً للمجلس التنفيذي العالي الانتقالي حيث شكل حكومة من أحد عشر وزيراً، كما نص البروتوكول، تنوع هذا التشكيل بأن ضم سياسين من المنفى وآخرين من الداخل من حزبي سانو، وجبهة الجنوب. وكان ستة وزراء من الإستوائية، وثلاثة من أعالي النيل، واثنان من بحر الغزال واختير كلمنت أمبورو رئيساً للجنة التوطين. وعين كل من موزس شول، وهنري بافو، وازكيل كودي محافظين لأعالي النيل والاستوائية وبحر الغزال. وأُختير رؤساء الخدمة المدنية الإقليمية على أساس الكفاية والتعليم والخبرة وتقدير المسئولية، وكان أعضاء الحكومة الانتقالية قد أدوا القسم بالخرطوم في 22 أبريل 1972م[4].

تنفيذاً للاتفاقية صدر قانون الحكم الذاتس الإقليمي للمديريات الجنوبية وضمن في المادة الثامنة من دستور السودان الدائم لعام 1973م .[*] وجعل اليوم الذي بدأ فيه تنفيذ هذا القانون يوماً للوحدة الوطنية وهو يوم 3 مارس.

وكان أهم ما ورد في معالم هذا الدستور :

1. عرفت المديريات الجنوبية بالأقليم الجنوبي له أجهزته التشريعية والتنفيذية، وسمح بأن تكون اللغة الإنجليزية اللغة الرسمية في الأقليم الجنوبي.
2. تحددت السلطات للحكومة المركزية والحكومات الأقليمية.

([1]) أبيل الير ، مرجع سابق ، ص 134

([2]) أميرة بكري محمد ، مرجع سابق ، ص 151

([3]) صحيفة الرأي العام ، العدد 447 ، 1998/11/7م ، أضواء حول قضية الجنوب

([4]) ابيل الير ، مرجع سابق ، ص 141 – 143

([*]) وثيقة دستور السودان 1973م ، مجلة دراسات افريقية ، العدد 29 ، ملف خاص كتاب وثائق عن التطور الدستوري في السودان 1998م ، 2003م ، ص 183- 208

3. أجهزة الحكومة الأقليمية هي مجلس الشعب الأقليمي والمجلس التنفيذي العالي.
4. المجلس التنفيذي العالي مسئول عن الحكومة الأقليمية ولكن يعين رئيسه رئيس الجمهورية، بتوصيه من مجلس الشعب الأقليمي الذي يمكنه وبأغلبية ثلثي الأعضاء أن يطلب من رئيس الجمهورية إقالته.
5. أن يكون هناك جهاز خدمة مدنية بالجنوب.
6. تكون عدد القوات الجنوبية في الجيش القومي بنسبة عدد السكان في الأقليم.
7. ضمان الفرص المتساوية لكل مواطني الإقليم في التعليم.
8. لا يعدل القانون إلا ثلاثة أرباع أعضاء مجلس الشعب القومي، وموافقة ثلثي مواطني الاقليم. واعقب صدور قانون الحكم المحلي تكليف ابيل الير بتنظيم الإدارة الحكومية خلال ثمانية عشر شهراً كما كلف جوزيف لاقو بتجميع قوات الأنيانيا بقصد استيعابها في القوات المسلحة وتلا ذلك تكوين لجنة وقف إطلاق النار ولجنة فنية مشتركة لاستيعاب الأنيانيا في القوات المسلحة(□).

ثم كونت لجنتين الأولى لإعادة الجنوبيين للوطن وإغاثتهم والثانية لإعادة التعمير والتأهيل وهم النازحون بالداخل والخارج وبجهود هاتين اللجنتين وصل أكثر من نصف مليون شخص[2] (54). وأعدت لجنة إعادة مواطني الأقليم الجنوبي المقيمين خارج السودان خاصة دول الجوار برنامج زمني لإعادتهم وحصرت عددهم واحتياجاتهم[3].وأعدت اللجنة 14 مركز على الحدود السودانية في الجنوب لاستقبال حوالي 395 شخص[4].وتمكنت الحكومة من إعادة توطين ما يزيد عن 3 مليون لاجئ من الدول المجاورة والغابة[5].كما تم استيعاب 973 مواطنا عائدا في وظائف ثابتة وأعيد عدد من الموظفين الذين تم فصلهم واسندت 63 وظيفة إدارية عليا للإداريين السابقين من الأنيانيا[6].

أما لجنة وقف إطلاق النار المشتركة، فتكونت برئاسة العقيد عبد اللطيف دهب ونظيره من

([1]) عمار الشيخ محمد ، مرجع سابق ، ص 54 -55
([2]) ابيل الير، رجع سابق ، ص 145 – 146
([3]) منصور حالد ، السودان أهوال الحرب ، ص 329
([4]) صحيفة الأيام ، العدد 646 ، 2مارس 1972م
([5]) أميرة بكري محمد ، مرجع سابق ، ص 124
([6]) متنوعات 1/6/3/ 4378

قوات الأنيانيا العقيد فردريك ماقوت والمراقب الأجنبي الكين مستر بتوبل كابليقات، وعملت اللجنة في تعاون تام. أما دمج الضباط والجنود الجنوبيين، فقد عهد به إلى لجنة عسكرية مشتركة برئاسة العميد ميرغني سليمان خليل، وبعضوية ستة ضباط كبار، ثلاثة من جيش السودان، وثلاثة من الأنيانيا[1].وهم العقيد أحمد يحي عمران، ولسون لوباي وأني، وفردريك بريان، وماقوت والرواد، وماثيو باقان والفرد دينق[2].حيث تم تجنيد ألفين من رجال الأنيانيا في كل المديريات الثلاثة في مايو 1972م بالإضافة إلى 203 من الضباط منهم واحد برتبة لواء وأربعة عقداء وثلاثة مقدمون و18 رائد و58 نقيب و48 ملازم أول و67 ملازم ثاني، كما تم استيعاب 4500 رجل من الأنيانيا في قوات الشرطة والسجون، 1500 منهم في كل مديرية. وكان التجنيد في المؤسستين مرضياً. وفي 3مارس 1972م صدر قانون العفو العام، فتم إطلاق سراح 2000 معتقل وسجين من سجون عواصم المديريات الثلاثة و21 سجين من سجون المراكز، واستقبل ذلك من الجماهير استقبالاً حسناً، وكان هناك ما يزيد عن 7000 من رجال الأنيانيا لم يتم استيعابهم في القوات النظامية مع إخوانهم البالغ عددهم (10703)، فأستوعب بعضهم للقيام بالأعمال الزراعية وبعضهم في الوحدات الحكومية [3].

كانت أهم الواجبات أمام الفترة الانتقالية 1972م – 1973م هي :-

1. إعادة التوطين والتعمير
2. إنشاء مؤسسات لنظم الحكم الإقليمي " تعيين كوادر وبناء مكاتب "
3. استيعاب 140 ألف تلميذ من العائدين بالمدارس
4. تجنيد بعض ضباط ورجال الأنيانيا في الجيش والشرطة والسجون
5. خلق الثقة بين الجماعات المختلفة من المواطنين في الإقليم
6. الإعداد للإنتخابات الإقليمية في نوفمبر 1973م، .وهكذا كانت الفترة الانتقالية البالغة 18 شهراً فترة قصيرة إذا ما قورنت بقائمة الأعمال المناط بها انجازها، وفي أكتوبر 1973م بدأت الانتخابات [4].

(1) ابيل الير، مرجع سابق ، ص 147 – 149
(2) متنوعات 1/6/ 3/ 4378
(3) ابيل الير، مرجع سابق ، ص 150 – 152
(4) نفس المرجع ، ص 176 – 180

أجريت الانتخابات في العام 1974م. نظم القانون إعداد المقاعد الجغرافية بـ 125 مقعدا خصص منها 25 مقعدا للمديريات الجنوبية الثلاثة. 12 مقعدا لبحر الغزال وستة للإستوائية، وسبعة لأعالي النيل. هذا بالإضافة لمقاعد الوحدات الإدارية، وفئات قوى الشعب العاملة[1] ترأس أبيل الير الحكومة الإقليمية المنتخبة في الفترة من 1973م – 1977م ثم خلفه جوزيف لاقو 1977م – 1980م، وقد فاز لاقو بالتزكية بعد انسحاب أبيل الير للعمل رئيساً للإتحاد الأشتراكي بالخرطوم[2].واعتمد جوزيف لاقو على أبناء الإستوائية وولائهم العديد من المناصب، وسرعان مادب الخلاف بينه وبين كلمنت أمبورو رئيس مجلس الشعب الإقليمي الذي تم إقصاءه من هذا المنصب، كما عمل بنجامين بول على استقالة لاقو لدى السلطة المركزية بالخرطوم وطالبوا بإعفائه[3]. فأصدر الرئيس نميري قراراً بحل المجلس التنفيذي العالي في فبراير 1980م، وصدق بحكومة انتقالية برئاسة بيتر جاتكوث للإشراف على الانتخابات الجديدة في مايو من ذلك العام،وفي هذه الانتخابات فاز ابيل الير بـ 68 صوت مقابل 37 صوت لصموئيل ارو. وانتخب أنجلو بيدا لرئاسة مجلس الشعب الإقليمي[4].عارضته العناصر الاستوائية بقيادة جوزيف لاقو لرفضها لسيطرة الدينكا[5] وهكذا كان الصراع مع الشمال في السابق هو السبب الوحيد الذي وحد الجنوبيين في معظم الأحيان، ولكن اتفاق أديس أبابا 1972م أزال هذا العدو، وتعاظم الخلاف بين السياسيين الجنوبيين ببدء تجربة الحكم الذاتي[6].

رغم السلم الذي حققته الاتفاقية فلم تتوقف الحرب بصورة جذرية، وهناك أعمال العنف التي اندلعت من مرة لأخرىمثل ما حدث في أكوبو أثناء الاحتفالات بعيد الوحدة الوطنية في مارس 1975م، عندما تمردت قوات الأنيانيا بحامية أكوبو بأعالي النيل، ورفضت تسليم السلاح القديم، وراح ضحية هذا التمرد العقيد أبيل أشول[7] وهكذا أنشئت حركة الأنيانيا مرة أخرى وعرفت

([1]) محمد ٌبراهيم طاهر ، الانتخابات البرلمانية في السودان، بنك المعلومات السوداني، الخرطوم،1986م، ص 96 – 99

([2]) عمار الشيخ محمد ، مرجع سابق ، ص 156

([3]) أميرة بكري محمد ، مرع سابق ، ص 166

([4]) عبد العزيز محمد موسى ، جنوب السودان من المفاوضات للانفصال ، ص 118

([5]) ابيل الير ، مرجع سلبق ، ص 190

([6]) عصام الدين ميرغني طه ، مرجع سابق ، ص 31

([7]) جعفر كرار أحمد ، مرجع سابق ، ص 242

بالأنيانيا 2 وذلك عندما وصلت طلائع تمرد أكوبو إلى أثيوبيا، وأنشئت معسكرات التدريب والتسليح وبدأت بـ 600 فرد، معظمهم من النوير. ثم هرب إليهم الفارون من العدالة بالإضافة للذين تم الاستغناء عن خدماتهم، ولم تصرفوا مرتباتهم[1]وانضم إليهم أيضاً بعض المتأثرين بسياسات الكشة التي اتبعها محافظ الخرطوم مهدي مصطفى الهادي التي عملت على إعادة سكان الأقليم إلى مناطقهم خاصة الجنوبيين، وأعلن عن قيام الأنيانيا 2 بقيادة كلٍ من نيكوي دينق مجوك ولوكرياق لادو[2]بجانب بعض الأحداث المتفرقة منها حادث مطار واو 1975م، وتهديد كبويتا 1976م، وأحداث مطار جوبا 1977م، وتمرد سجن أبي كواج 1981م[3]وفي مطلع عام 1981م هاجمت أنيانيا 2 منطقة شرق النوير وفي نهاية عام 1982م هاجمت أول نقطة عسكرية هي " كوت كير"، وتصاعدت العمليات يوماً بعد يوم حتى تدهور الموقف الأمني في أعالي النيل[4].وفي عام 1982م بدأت حرب العصابات ضد المسلمين والتجار الشماليين، مثل حادث محطة أويل في فبراير 1983م، وهكذا كانت أنيانيا 2 أمتدادًا طبيعيا لأنيانيا الأولى[5]وهكذا كانت اتفاقية أديس أبابا قد مثلت الحل المناسب، والخطوة الإيجابية الرائدة التي مهد لها بيان 9 يونيو أوقفت الحرب وحققت السلام لعشر سنوات[6].

هكذا كانت أهم مجهودات حكومة الحكم العسكري الثاني لحل مشكلة الجنوب هو توقيع اتفاقية أديس أبابا سنة 1972م التي بموجبها منح الجنوب الحكم الذاتي، الأمر الذي لم يحدث منذ الاستقلال. وجدت هذه الاتفاقية تأييداً من الداخل والخارج. ونفذت الاتفاقية بتعيين أبيل الير رئيساً للمجلس التنفيذي الإنتقالي ونائباً لرئيس الجمهورية وضمن قانون الحكم الذاتي للجنوب في دستور سنة 1973م. وكانت اتفاقية اديس ابابا خطوة ايجابية رائدة وحل مناسب وحققت السلام لمدة إحدى عشر عاماً تخللتها بعض أعمال العنف .

---

(1) عمار الشيخ محمد ، مرجع سابق ، ص 60 – 61

(2) إبراهيم محمد آدم ، الأبعاد الفكرية للحركة الشعبية ، ص 51

(3) أحمد محمد أحمد الصادق الكاروري ، العلاقات السودانية الأمريكية في فترة ما بعد الحرب الباردة،1990م – 3003م، دار جامعة الحرطوم للنشر، ط1، 2006م، ص 207

(4) عصام الدين ميرغني طه ، مرجع سابق ، ص 263

(5) إبراهيم محمد آدم ، الابعاد الفكرية للحركة الشعبية ، ص 52

(6) هاشم بابكر محمد أحمد علوب ، مرجع سابق ، ص 71

الفترة الثالثة (1983م – 1985م)

أولاً : " إلغاء اتفاقية أديس أبابا 1983م:

مهد قرار تقسيم الجنوب إلى ثلاثة أقاليم لإلغاء اتفاقية أديس أبابا وذلك عندما أعلن الرئيس نميري في فبراير 1981م عن استجابته لرغبة العناصر الجنوبية المطالبة بتقسيم الجنوب لأكثر من إقليم،وعندما اقترح نميري فكرة تقسيم الجنوب على السلطة المركزية في مجلس الشعب رفضت الفكرة في اجتماع مارس 1981م بأغلية ساحقة، ولذلك أصدر نميري قراراً في أكتوبر 1981م بحل مجلس الجمعية الإقليمية والمجلس التنفيذي العالي وعزل ابيل الير وعين حكومة انتقالية لمدة أربعة أشهر برئاسة اللواء قسم الله عبد الله رصاص. وكان من مهام هذه الحكومة عمل استفتاء شعبي حول إعادة تقسيم الأقليم الجنوبي ووقف التدهور الأمني [□].

أجريت انتخابات الجمعية الأقليمية في مارس – مايو 1982م. ونجح دعاة التقسيم " معظمهم من الإستوائيين " في انتخاب المهندس جيمس طمبره رئيساً لآخر مجلس تنفيذي وآخر حكومة إقليمية للأقليم الجنوبي في يونيو 1982م ويرى البعض أن اتفاقية أديس أبابا سببت خوف لنميري بتوحيد الجنوبيين، فقام بتقسيم الجنوب حتى يضعفهم .

صدر قرار التقسيم في يونيو 1983م وبموجبه قسم الجنوب إلى ثلاثة أقاليم هي : بحر الغزال وحاكمه لورنسي وول وأعالي النيل وحاكمه دانيال كوت ماثيو والأستوائية وحاكمه جيمس طمبره[2]. كما حُلت كل مؤسسات الحكم الذاتي وهي الجمعية الإقليمية والمجلس التنفيذي وأنشأ مكانها الأقاليم الثلاثة، كل حاكم يساعده خمسة من الوزراء وارتبط قرار التقسيم بإلغاء الاتفاقية في 15 يونيو 1983م[3] وهكذا ألغيت اتفاقية أديس أبابا، وأعيدت للحكومة المركزية سلطات الحكومة الإقليمية وهكذا مرت إحدى عشرةسنة على تجربة الحكم الإقليمي لجنوب السودان. وكان معظم المؤيدين للتقسيم من القبائل الرافضة لسيطرة الدينكا بزعامة جوزيف لاقو[4] وأصدرت القبائل الاستوائية على رأسها الباريا التي تعارض هيمنة الدينكا وثائق تأييد لقرار التقسيم[5].أما المعارضون

(1) عمار الشيخ محمد ، مرجع سابق ، ص 57

(2) نفس المرجع ، ص 58 – 59

(3) ابيل الير ، مرجع سابق ، ص 251

(4) عمار الشيخ محمد ، مرجع سابق ، ص 59

(5) أميرة بكري محمد ، مرجع سابق ، ص 173

للتقسيم والمبشرون بالإقليم الواحد والمؤيدون للاتفاقية، فقد كان على رأسهم الدينكا[1].

واجه نميري معارضة دعاة الوحدة منذ ديسمبر 1981م فاعتقل 24 قائدا جنوبيا منهم، وفي فبراير 1983م اعتقل رئيس الجمعية الإقليمية، ونائب رئيس المجلس التنفيذي العالي وهم من دعاة وحدة الجنوب[2]. كون أنصار الوحدة مجلساً اسموه مجلس وحدة جنوب السودان " C. U .S. S" اختير لرئاسته كلمنت امبورو وصمويل أرو نائباً له. وجوزيف أدهو أميناً عاماً. قام نميري باعتقالهم جميعاً[3].

علل الرئيس نميري تقسيمه للجنوب بأنه تلمس خلال زيارته للإقليم الجنوبي في أواسط سنة 1983م أن أبناء الجنوب يتطلعون للتقسيم. وتخوف من الحرب الأهلية من جديد في حال عدم إجراء التقسيم؛لأن طبيعة الجنوبيين يدخلون الغابة، ويعلنون الحرب إذا لم تتم الاستجابة لآرائهم[4].لكن بجانب قرار التقسيم كانت هناك عوامل أخرى أدت لالغاء الاتفاقية وفقدان الثقة بين الجانبين، منها: إكتشاف البترول في بانتيو، ونقل القوات الجنوبيين منها، واستبدالها بقوات شماية[5].ومعارضة مشروع جونقلي. وسياسة ترحيل الجنوبيين من العاصمة للجنوب التي عرفت " بالكشة"[6].

ولعل أهم ما أخذ على اتفاقية أديس أبابا أنها سلمت السلطة لبعض قادة التمرد وبعض الملتفين حول نظام نميري، كما عالجت مشكلة الجنوب في مواجهة الشمال، وكرست شخصية الجنوب سياسياً وعسكرياً وثقافياً واجتماعياً، هذا بالإضافة لاختلاف بنود الدستور الذي يقوم على النظام الرئاسي مع بنود الحكم الذاتي الذي يقوم على نظام برلماني[7]، وهكذا كان قرار التقسيم من أهم العوامل التي أدت إلى إنهيار اتفاقية أديس أبابا، وفتحت المجال لتجدد الحرب الأهلية .

---

(1) عمار الشيخ محمد ، مرجع ابق ، ص 59

(2) ابيل الير ، مرجع ابق ، ص 258 – 260

(3) منصور خالد ، النخبة السودانية وإدمان الفشل ، ص 570

(4) أميرة بكري ، مرجع سابق ، ص 172

(5) ابيل الير ، مرجع سابق ، ص 249

(6) عصام الدين ميرغني طه، قصة حرب أهلية، دار الكتب والوثائق ، القاهرة ، د. ت ، ص 284 – 285

(7)عمار الشيخ محمد ، مرجع سابق ، ص 57

ثانياً :ـ نشأة وظهور الحركة الشعبية لتحرير السودان (1983م) :

ولدت الحركة في أوائل عام 1983م في قلب العاصمةالخرطوم، حيث تكون تنظيم سري برئاسة البينو أكول وضم آخرين، منهم: وليم نون وكاربينو كوانين وسيلفاكير ميارديت، ولم تتخذ الحركة اسماً ولكنها خططت للقيام بإنتفاضة مسلحة تشمل مدن الجنوب الكبرى، وتستولى على الحاميات العسكرية، غير أن كاربينو كوانين استبق هذا التخطيط وقاد تمرد حامية بور(1).كانت أهم العوامل غير المباشرة لظهور هذه الحركة هي إصابة القوات المستوعبة ببعض الإحباط من نقص الاحتياجات الخاصة بالنقل والسكن والسلاح، وعدم تنفيذ بعض بنود الاتفاقية خاصة في موضوع التجنيد وتنكر نميري للتفاقية بعد المصالحة الوطنية في 1977م(2).هذا بجانب انفراد حكومة نميري بقرارات ضد رأي أغلبية المجالس بالجنوب، مثل: الإنفراد بمشروع قناة جونقلي، ومشروعات في استخراج النفط، وانتخاب رئيس المجلس التنفيذي العالي(3).

أما السبب المباشر لظهور الحركة، فهو تزعم كاربينو كوانين (*) ونائبه بولين الير تمرد الكتيبة 105 في بور بسبب مشاكل مالية وإدارية تمثلت المشاكل المالية في مراجعة رواتب مارس 1983م وتأخر إرسال راتب أبريل حتى أوائل مايو. أما المشاكل الإدارية، فهي الاعتراض على تنفيذ النقل إلى الشمال. وبدأت المعالجة بقرار من المجلس الأعلى للدفاع الوطني بتكليف اللواء صديق البنا قائد القيادة الجنوبية في جوبا بإرسال حملة تأديبية إلى حاميتي بور وواو بقيادة العميد دومنيك كاسيانو(4). في مايو 1983م هاجم كاسيانو رئاسة الكتيبة 105 في بور ورئاسة سرية بيبور في وقت واحد مما أدى لانسحاب الكتيبة 105 إلى حدود أثيوبيا بقيادة كاربينوكوانين رغم إصابته بجرح، أما

---

(1) فتحي الضو محمد ، السودان سقوط الأقنعة سنوات الخيبة والأمل ، شركة سويتر ، القاهرة ، دار آفاق جديدة ، الخرطوم ، 2006م ، ص 203

(2) هاشم بابكر محمد أحمد علوب ، مرجع سابق ، ص 126

(3) ماجد آل غزاي ، التاريخ السياسي في السودان من الاحتلال حتى حكم البشير ، دار الأيام للنشر والتوزيع ، عمان الأردن ، ط1 ، 2016م ، ص 101.

(*) كاربينو كوانين : من مواليد 1938م منطقة قوقريال وهو من الدينكا ومن مقاتلي الأنيانيا الأولى ، استوعب في الجيش برتبة ملازم بعد اتفاقية ادي ابابا 1972م وصل رتبة رائد وكان قائد ثاني بالكتيبة 105 في بور ومنها انتقل لاثيوبيا ، وبتكوين الحركة الشعبية أصبح نائباً لقرنق وأسندت إليه قيادة منطقة النيل الأزرق .

(4) فتحي الضو محمد ، مرجع سابق ، ص 203

سرية بيبور، فقد انسحبت دون قتال وعبرت إلى الحدود الحبشية[1].

قدمت أثيوبيا كل التسهيلات للقادمين لحدودها، ثم نقلت القادة إلى أديس أبابا، وكان منقستو حينها يرى أن السودان يحتضن المعارضة الأرترية " المعاملة بالمثل "[2] بدأ التنافس على قيادة الحركة بين كل من العقيدين صموئيل قاي توت[*] وجون قرنق دي مبيور[**] وكانت أثيوبيا متحيزة لقرنق، وكانت قواته تفوق قوات صموئيل قاي عدداً وعتاداً، هكذا كانت أثيوبيا راغبة في مساندة الحركة باعترافها بجون قرنق رئيساً، وعندما انعقد اجتماع معسكر (نيانق في يونيو 1983م) أصبح قرنق رئيساً للحركة الشعبية والجيش الشعبي لتحرير السودان[3].وأدى هذا التشكيل لانسحاب الجناح المعارض لقرنق، وهم أكوت اتيم وصموئيل قاي توت ووليم عبد الله شول إلى بلقام قاعدة الأنيانيا[4].

وهكذا انفرد جون قرنق بقيادة التنظيم السياسي للحركة الذي اطلق عليه اسم حركة تحرير شعبي السودان (S. P .L .M) أما التنظيم العسكري، فعرف باسم الجيش الشعبي لتحرير السودان) S. P .L .A (والأمر الجديد الذي جاءت به الحركة هو أنها لا تبحث عن مشكلة الجنوب فحسب بل

([1]) صحيفة الصحافة ، العدد 74 ، 1983/5/27م والأيام ، العدد 10638 ، 1983/5/18م

([2]) إبراهيم محمد آدم ، الابعاد الفكرية للحركة الشعبية لتحرير السودان ، 1983م ، 2000م ، دراسة حالة ، مركز البحوث والدراسات الأفريقية ، جامعة افريقيا العالمية ، إصدارة رقم 44 ، د.ت ، ص 58

(*) صموئيل قاي توت : كان من ضمن قادة الأنيانيا الأولى ومن أوائل الذين اشتركوا في التمرد الثاني وكان قد اختلف مع قرنق في قيادة الحركة ، قتل في عام 1983م في هجوم على الدينكا بمنطقة سيرجاك .

(**) جون قرنق دي مبيور : ولد حوالي 1944م وهو من قبيلة الدينكا ولد بقرية كنقور شمال بور درس الأولية والوسطى ببحر الغزال والثانوي بفكا ثم التحق بجامعة دار السلام بتنزانيا في سنة 1964م ثم التحق بكلية قرنيل بولاية ايوا في U . S . A وحصل على بكيالريوس الاقتصاد في 1969م لما عاد للسودان في 1970م إنضم للأنيانيا وفي 1971م تلقى دورة عسكرية في إسرائيل . وفي 1972م استوعب في القوات المسلحة برتبة نقيب وفي 1974م عاد إلي U . S . A ودرس محاضرات في الكلية العسكرية وعاد للسودان في 1975م وأصبح محاضراً بكلية الدفاع الوطني ثم عاد إلى U .S .A بمنحة دراسية في 1977م ليحصل على درجة الماجستير في الاقتصاد الزراعي من جامعة ايوا في 1981م ثم الدكتوراة في نفس الجامعة . ولما عاد للسودان في 1983م شغل نائب مدير البحوث العسكرية وعمل متعاوناً مع كلية الزراعة جامعة الخرطوم ، كان في إجازة عادية في مسقط رأسه بور في 1983م ومنها انضم لتمرد اللجنة الكتيبة 105 ثم أصبح رئيس الحركة الشعبية لتحرير السودان حتى توقيع اتفاق نيفاشا في يوليو 2005م والذي بموجبه اصبح نائب رئيس جمهورية السودان ومات اثر تحطم طائرة في أغسطس 2005م .

([3]) أحمد محمد الصاق الكاروري ، مرجع سابق ، ص 208

([4]) أميرة بكري ممد ، مرج سابق ، ص 196

قامت من أجل تحرير السودان كله[1].

تبنت الحركة توجهات سياسية وعقائدية لم تكن معروفة عن حركات المقاومة في جنوب السودان من قبل وحددت أهدافها في بيانها التأسيسي في يوليو 1983م[2]وهكذا أعلنت الحركة أن هدفها هو تأسيس سودان جديد قائم على المساواة والعدالة الاجتماعية والاقتصادية. تنمي فيه عناصر القطر المختلفة ثقافاتها بحرية ولاتختار فيها ديانة خاصة كعقيدة للدولة. وكانت هذه الأهداف قد وجدت تجاوب من مناطق شرق وغرب السودان ومن قلة من المثقفين في شمال السودان[3]ولما أعلنت الشريعة الإسلامية في سبتمبر 1983م أضافت الحركة لأسبابها بعداً دينياً، وظل الغاء الشريعة الإسلامية مطلباً حاضراً للحركة في كل مفاوضاتها[4].وعموماً كان تطبيق الشريعة الإسلامية قد عورض من معظم الجنوبيين من داخل مجلس الشعب اعترض عليها النواب الجنوبيون، وعارضها مجلس الكنائس السودانية .ودفع تطبيق الشريعة بالقبائل الجنوبية للإنضمام للحركة الشعبية[5].

ثالثاً :ـ نشاط الحركة الشعبية 1983م – 1985م وجهود الحكومة في مواجهتها :

كونت الحركة عدة لجان منها لجنة الشئون الخارجية لكسب الدعم الخارجي وداخلياً كونت جمعية الإغاثة وإعادة التعمير، وأسست إذاعتها لبث الدعاية والترفيه للجيش الشعبي[6]. بدأت الحركة عملياتها العسكرية في الفترة الأولى للإعلان عن نفسها وبهدف تعطيل قرارالتقسيم وتعطيل العمل في مناطق تنقيب عن البترول، فقامت بخطف رهائن في جبل بوما في يونيو 1983م وهاجمت معسكر الشركة المنفذة لقناة جونقلي في يونيو 1983م[7]، ثم هاجمت الحركة ملوال في نوفمبر 1983م وهاجمت مدينة الناصر في ديسمبر 1983م وهاجمت ايور وقناة جونقلي واختطفت رهائن في فبراير 1984م وضربت الباخرة هجليجه وناوشت مدينة ملكال في فبراير 1984م. وأوقفت العمل في

(1) عمار الشيخ محمد ، مرجع سابق ، ص 61
(2) جعفر كرار أحمد ، مرجع سابق ، ص 267 – 268
(3) ابيل الير ، مرجع سابق ، ص 275
(4) إبراهيم محمد آدم ، الابعاد الفكرية للحركة الشعبية ، ص 92
(5) هاشم بابكر محمد أحمد علوب ، مرجع سابق ، ص 75 – 76
(6) ابيل الير ، مرجع سابق ، ص 283
(7) ابراهيم محمد آدم ، الابعاد الفكرية للحركة الشعبية ، ص 74 – 75

قناة جونقلي كما توقفت أعمال التنقيب في يامبيو وخور عدار. (1)

كانت أهم الجهود التي تبنتها الحكومة لحل مشكلة الجنوب هو القضاء على الحركة الشعبية ولما كان ظهور الحركة الشعبية قد تزامن مع الأزمة الاقتصادية فقامت الدولة بتسليح القبائل الشمالية المسلمة الواقعة على الحدود مع الجنوب مثل " المسيرية، المعاليا، والرزيقات " بمبرر حمايتهم وتمكنهم من الدفاع عن أرواحهم وممتلكاتهم وأن تحول دون تقدم الحركة نحو الشمال. كما سلحت الحكومة بعض القبائل الجنوبية مثل: المنداري والديدنقا والمورلي والباريا. وتغلب النوير مرة مع الحكومة ومرة ضدها وكل هؤلاء. تشير إليهم الحكومة بالقوات الصديقة. (2) ولكن أدى إنشاء المليشيات القبلية لإستمرار العداوات بين القبائل. كما أن استخدام المدنيين للسلاح يخلق حالة من الفوضى والاضطرابات كما أن في ذلك مؤشر لضعف الدولة وعجزها عن حماية مواطنيها. (3)

وكانت أهم الوسائل التي انتهجتها الحكومة هي مساندة معارضي الحركة الشعبية. حيث ساندت صموئيل قاي عندما لجأ للحصول على تأييدها حيث كانت الحكومة ترى في قرنق النزعة الشيوعية وسيطرة الدينكا وبعد اغتياله استمرت الحكومة في دعم خلفه عبد الله شول* في منطقة واط والناصر ببحر الزراف. (4) الذي استمر في دعم الحكومة ووقع معها اتفاق أفضى إلى أمن واستقرار نسبي في منطقة أعالي النيل. حتى انزعج قرنق من عملياته العسكرية فأرسل مجموعة مقربة من عبد الله شول قامت بإغتياله في جزيرة فنجاك وبعد ذلك آلت القيادة إلى غردون كونق الذي استمر في تنفيذ الاتفاق السابق مع الحكومة ولكنه سرعان ما عاد إلى صفوف قرنق بوساطة من بعض أبناء النوير .وتولى بعده فالينو ماتيب في منطقة غرب النوير وقد أمن فالينو على الاتفاقية والتزم بها. (5)

---

(1) عمار الشيخ محمد ، مرجع سابق ، ص 62

(2) محمد عبد الرحيم محمد صالح ، المليشيات القبلية والجيش والحركة الشعبية لتحرير السودان والدولة السودانية ، ندوة بيرجن مركز درات التنمية ، جامعو بيرجن ، أبريل 1989م ، ص 112 – 113.

(3) نفس المرجع ، ص 129

(*) عبد الله شول : من ابناء النوير كان ضابطاً إدارياً في حكومة الأقليم الجنوبي ، بعث إلى لبنان ونال دراسات عليا في جامعة بيروت ، واعتنق الإسلام ثم ارتد منه ، . وقطع دراسته وعاد للسودان والتحق بالتمرد ، ثم انشق عن جون قرنق ليقود مجموعة منفصلة ومتعاونة مع الحكومة .

(4) ابيل الير ، مرجع سابق ، ص 278

(5) إبراهيم محمد آدم ، الابعاد الفكرية للحركة الشعبية ، ص 78

وكانت من أهم مجهودات حكومة الحكم العسكري الثاني لمعالجة مشكلة الجنوب هو تبني الاتجاه السلمي في أواخر عهدها وذلك عندما كون نميري في مارس 1985م لجنة برئاسة السيد سر الختم الخليفة للنظر في مشاكل الجنوب وتقديم توصيات تحدد أحسن السبل لحلها وعين د. اندرو ويو وزير الدولة لشئون مجلس الشعب القومي مقرراً لها. ولا شك أن نميري أراد بهذا التصرف السعي لإطالة قبضته على السلطة كما سعى للاتصال بقرنق بأن يجعله الرجل الثاني في السلطة وأن يمنحه اليد الطولى في إدارة الجنوب ولكن فشل ذلك. أما لجنة سر الختم الخليفة فقد راحت في غمار الأحداث السياسية التي وقعت في مارس – أبريل 1985م وأطاحت بنميري مثلها مثل اللجنة التي شكلها عبود في 1964م وكانت محاولة بائسة لاحتواء الثورة المسلحة في الجنوب والرفض السياسي الذي أطاح به .[1] اثر انتفاضة شعبية في أبريل 1985م ساندتها قيادات الجيش .

شهدت الفترة الثالثة والأخيرة للحكم العسكري الثاني إلغاء اتفاقية أديس أبابا في سنة 1983م استجابة لمطالبة بعض الجنوبيين بتقسيم الجنوب، الأمر الذي جدد الحرب مرة أخرى بقيادة الحركة الشعبية لتحرير السودان. وذلك بعد مضي إحدى عشرة سنة من السلام ومن مشاركة الجنوبيين في حكم إقليمهم، وقامت حكومة الحكم العسكري الثاني بعدد من المجهودات لحل مشكلة الجنوب منها اعتقال دعاة الوحدة. ثم العمل العسكري لمواجهة تمرد الكتيبة 105 في بور في 1983م الذي أجبر المتمردين للجوء إلى اثيوبيا حيث وجد المتمردون الرعاية والمساندة. ولما اشتد النشاط العسكري للحركة الشعبية قامت بتسليح قبائل التماس المسلمة والقبائل الجنوبية المعارضة للحركة. كما تحالفت مع معارضي جون قرنق باعتبارهم قادة قوات صديقة الأمر الذي أدى لمزيد من الاضطراب والفوضى الأمنية في جنوب السودان. ثم كونت حكومة الحكم العسكري الثاني في أواخر عهدها لجنة لدراسة مشكلة الجنوب في 1985م لم يسعفها الوقت لتقديم توصياتها حيث آلت الحكومة للسقوط إثر انتفاضة مدنية في نقس العام .

---

(1) ابيل الير، مرجع سابق ، ص 263 – 264 .

خاتمة

تنوعت جهود الحكومات السودانية بعد الاستقلال لحل مشكلة الجنوب ما بين الحل العسكري وسياسة التعريب والأسلمة فتبناها الحكم العسكري الأول وسياسة التفاوض التي تبناها الحكم المدني الأول، وكلها لم تنجح في حل المشكلة .

بدأ الحكم العسكري الثاني أول مجهوداته لحل مشكلة الجنوب مع بداية حكمه بإعلان بيان التاسع من يونيو 1969م ، هذا البيان الذي اعترف بالفوارق بين الشمال والجنوب، وحق الجنوب في تطوير ثقافته وتقاليده. تلا ذلك إشراك الحكومة للجنوبيين في إدارة المديريات الجنوبية وإنشاء وزارة لشئون الجنوب. وأدى كل ذلك لتوطيد الثقة بين الحكومة والجنوبيين كما مهد هذا الإعلان وأسس لاتفاق أديس أبابا .

كانت الخطوة الثانية لمجهودات الحكم العسكري الثاني هي اتفاقية أديس أبابا سنة 1972م التي منحت الجنوب الحكم الذاتي الأمر الذي لم يحدث منذ الاستقلال وأشرك بموجبها الجنوبيين في حكم إقليمهم لأول مرة في تاريخهم. كما أوقف هذا الاتفاق الحرب الأهلية التي استمرت 17 عاماً وحقق الأمن السلام لمدة 11عام وكانت أهم الآثار المترتبة على ذلك بدأ التنمية في الجنوب وتطور كوادره في العمل الإداري والسياسي .

في الفترة الأخيرة من الحكم العسكري الثاني شجعت خلافات الجنوبيين القبلية الرئيس نميري لأن يتبنى فكرة دعاة تقسيم الجنوب إلى ثلاثة أقاليم وبالتالي. إلغاء اتفاقية أديس أبابا في 1983م الأمر الذي جدد الحرب الأهلية بقيادة الحركة الشعبية لتحرير السودان بزعامة جون قرنق والتي عملت على تحرير كل السودان. ولمواجهة هذه الحرب تبنت حكومة الحكم العسكري الثاني اتجاهين : الأول هو العمل العسكري المباشر وتسليح قبائل التماس ودعم معارضي الحركة الأمر الذيأدى لمزيد من الاضطرابات والفوضى في الجنوب. وكان التجاه الثاني سليماً بتكوين لجنة لدراسة مشكلة الجنوب في مارس 1985م ولكنها لم تبدأ عملها، فكانت نهاية الحكم العسكري الثاني في أبريل 1985م .

لعل أهم ما توصلت له هذه الدراسة أن الحكم العسكري ورث مشكلة منذ بداية الحكم الوطني بعد الاستقلال. ولكن يمكن القول إن الحكم العسكري الثاني كان أنجح من الحكومات السابقة في اجتهاده في حل مشكلة الجنوب وما يؤكد اهتمامه بها هو إعلان بيان التاسع من يونيو 1969م بداية حكمه. الذي توج باتفاق أديس أبابا 1972م الذي أوقف الحرب الأهلية، وحقق الأمن

والسلام والتنمية في الجنوب.إلا أن الحكم العسكري هدم ما بناه من ثقة مع الجنوبيين بإلغاء اتفاق اديس ابابا في 1983م استجابة لدعاة التقسيم مما أعاد الحرب مرة أخرى بقيادة الحركة الشعبية لتحرير السودان. ليطرحها بالعمل العسكري المسلح مما عرقل مشاريع التنمية في الجنوب وأدى لسقوط الحكم العسكري نفسه في 1985م .

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: الوثائق والتقارير:

وزارة الداخلية ، جمهورية السودان ، تقرير لجنة التحقيق في الإضطرابات التي حدثت بجنوب السودان في أغسطس 1995م ، شركة ماي كوديل الخرطوم (د.ت).

14/ تقارير مصلحية ، 10/ 9/ 2 ، خطب وبيانات قائد الثورة .

15/ تقارير مصلحية ، 136/10/10 حقائق عن الجنوب .

وثيقة دستور السودان 1973م .

متنوعات 4378/3/6/1

ملف وثائقي خاص عن التطور الدستوري في السودان 1899م-2002م، مجلة درسات أفريقية جامعة أفريقيا العالمية ، العدد 29 يونيو 2003م.

ثانياً: الكتب:

أبيل الير ، جنوب السودان التمادي في نقض المواثيق والعهود ، ترجمة بشير محمد سعيد وجعفر طه ، دار عزة للنشر والتوزيع ، الخرطوم ، 2005م.

أحمد محمد شاموق ، الثورة الظافرة ست سنوات عجاف ثورة الطلاب ، دار الفكر ، الخرطوم ، 1981م.

تيم نيلوك ، صراع السلطة والثروة في السودان ، ترجمة الفاتح التجاني ومحمد علي جادين ، دار جامعة الخرطوم للطباعة والنر ، ط2 ، 1994م

جعفر كرار أحمد ، الحزب الشيوعي والمسألة الجنوبية ، 1946م – 1985م ، دار جامعة الخرطوم للنشر ، ط1 ، 2005م

حسن علي الساعوري ، عسكريون ساسة نظرية التحول للحكم المدني ، الجربة السودانية ، شركة مطابع السودان للعملة ، ط1 ، 2003م.

عادل رضا،جعفر نميري الرجل والتحدي، مطابع الأهرام التجارية،1978م.

عبد العزيز محمد موسى ، جنوب السودان من المفاوضات للانفصال ، الدار العالمية للنشر والتوزيع ، 2013م.

عصام الدين ميرغني طه، قصة حرب أهلية، دار الكتب والوثائق ، القاهرة ، (د. ت)

عمار الشيخ محمد ، معالجة الصحافة السودانية لقضية الحرب في جنوب السودان 1987م-1989م ، دار أفريقيا للطباعة والنشر (د.ت).

ماجد آل غزاي ، التاريخ السياسي في السودان من الاحتلال حتى حكم البشير، دار الأيام للنشر والتوزيع ، عمان الأردن ، ط1 ، 2016م .

محمد إبراهيم طاهر ، تاريخ الإنتخابات البرلمانية في السودان ، بنك المعلومات السوداني ، الخرطوم ، 1986م.

محمد أبوالقاسم حاج حمد ، السودان المأزق التاريخي وآفاق المستقبل ، ج2 ، بيروت ، ط2 ، 1996م.

محمد عمر بشير ، جنوب السودان ، خلفية النزاع من الحرب الداخلية للسلام ، ترجمة الجنيد علي عمر وهنري رياض ، دار الجيل ، بيروت ، 1981م.

مدثر عبد الرحيم ، مشكلة جنوب السودان طبيعتها وتطورها وأثر السياسة البريطانية في تكوينها ، الدار السودانية الخرطوم ، ط 1 ، 1970م .

منصور خالد ، النخبة السودانية وإدمان الفشل ، مطابع سجل العرب ، القاهرة ، 1993م .

منصور خالد ، السودان أهوال الحرب وطموحات السلام قصة بلدين ، دار تراث، لندن ، 2003م .

فتحي الضو محمد ، السودان سقوط الأقنعة سنوات الخيبة والأمل ، شركة سويتر، القاهرة ، دار آفاق جديدة ، الخرطوم ، 2006م .

فيصل عبد الرحمن علي طه ، السودانيون والبحث عن حل الأزمة .

ثالثاً: الرسائل الجامعية:

أميرة بكري محمد ، جنوب السودان ، 1969م – 1985م ، دراسة تاريخية ، رسالة دكتوراة غير منشورة ، جامعة الخرطوم ، 2004م .

عبد العزيز محمد موسى ، جنوب السودان خلال الحكم العسكري الأول ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة النيلين ، 1998م .

هاشم بابكر محمد أحمدعلوب ، المصالحات الوطنية في السودانية ما بين 1972م – 1985م ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الخرطوم ، 2010م .

رابعاً: مقالات في مجلات وندوات وكتب:

إبراهيم محمد آدم حامد ، الأبعاد الفكرية والسياسية للحركة الشعبية لتحرير السودان ، 1983م - 2000م ، دراسة حالة ، مركز البحوث والدراسات الأفريقية ، جامعة أفريقيا

العالمية ، إصدارة رقم (44) ، د . ت .

عبد الماجد بوب ، مؤتمر المائدة المستديرة ، البحث عن التسوية الصعبة ، مقال ضمن كتاب خمسون عاماً على ثورة أكتوبر السودانية ، 1964م – 2014م ، تحرير حيدر إبراهيم علي ، مركز الدراسات السودانية ، القاهرة ، 2014م .

محمد عبد الرحيم محمد صالح ، المليشيات القبلية والجيش " الحركة الشعبية لتحرير السودان والدولة السودانية " ندوة برجن ، مركز دراسات التنمية ، جامعة برجن ، أبريل 1989م .

خامساً:الصحف:

أخبار اليوم العدد 123 – 1969/6/19م

أخبار الأسبوع العدد 22 – 1969/9/12م

الأيام ، العدد 6116 – 1971/1/1م

الأيام ، العدد 10638 – 1983/5/18م.

الصحافة ، العدد 74 – 1983/5/27م

الرأي العام ، العدد 447 – 1998/11/7م